

واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير

سعيد بختة¹

المقدمة

لا تعد حالة الانكماش أو الركود في الاقتصاديات العربية بصفة عامة أو الغذائية بصفة خاصة مسألة طارئة، إنما هي ظاهرة مرتبطة بالنظام الرأسمالي (النيو ليبرالي)، وتأثير دوراته الاقتصادية. ونزرا إلى وجود ترابطات أمامية وخلفية بين النشاطات الاقتصادية ذات تأثير في الاقتصاديات المختلفة، ولاسيما المتفتحة على بعضها في اطار مناخ العولمة، فإن الآثار الركودية تأخذ في الانتقال من الاقتصاديات الخارجية إلى الاقتصاديات العربية، وتتأثر اقتصاديات الأمن الغذائي بهذه الظاهرة من جوانب متعددة، الأولى أنه ينتج من الحالات الركودية معدلا عالية من البطالة وانخفاض معدلات الأجور، الأمر الذي يسبب تراجعا في القدرة الشرائية لإفراد المجتمع، لاسيما منخفضي الدخل، وهو ما يسبب انخفاضاً في طلبهم الغذاء، والثانية أن الركود يعمل على تراجع معدلات النمو في إنتاج الغذاء، ومن ثم يرتبط بالتأثيرات التي تحصل في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في سعيه للتوسع في الواردات الغذائية في محاولة لزيادة إجمالي العرض منها الأسواق المحلية، وبذلك فإن محصلة تنامي ظاهرة الركود تفقد بصفة أو أخرى الى تنامي ناقصي التغذية وتزايد مخاطر الأمن الغذائي العربي.

ويتضمن هذا المقال إلى أربع محاور:

- الإطار المفهومي للأمن الغذائي في سياق التنمية الزراعية المستدامة
- السياسات المطروحة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية
- التوجهات الدولية في مواجهة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي
- السياسات الاقتصادية الزراعية العربية وتأثيراتها في مسألة الأمن الغذائي العربي

المحور الأول: الإطار المفهومي للأمن الغذائي في سياق التنمية الزراعية المستدامة

يتفق الجميع على أن الكثير من المفاهيم العلمية المتداولة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية تحتاج إلى تحديد لأنها تتصف بنصيب من النسبية والمرونة ولعل المفاهيم المذكورة في هذا المقال تحتاج إلى عرض وجيز عن مضمونها نتوقف عند أهمها كما يلي:

¹أستاذة محاضرة صنف - ب-: المدرسة الوطنية العليا لإحصاء والاقتصاد التطبيقي

أولا مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي

يعرف الاكتفاء الذاتي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً إلا أن هذا المفهوم أثّرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- نسبوية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي: أي الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية، أو الحد المتوسط، أو الحد الأعلى؟ وفي هذا الصدد، لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتية الغذائي بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة.

- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم: يتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ أن الموارد الزراعية محدودة، وقطاع الزراعة هشن لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قراراً اقتصادياً غير رشيد، وهناك معيار آخر يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين إلى درجة يصعب معها أن تنتج كلها محلياً.

- ورغم وجهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خياراً استراتيجياً يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن، ونجد على المستوى العالمي أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز في اليابان وزراعة القمح في العربية السعودية.

ثانياً: مفهوم التبعية الغذائية

التبعية بصفة عامة تعني السيادة المنقوصة على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وتعني التبعية الغذائية عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة. ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة يخفف من حدة الوضعية.

ثالثاً: مفهوم السياسة الاقتصادية الزراعية

السياسة الاقتصادية الزراعية هي عبارة عن فرع رئيسي من السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة، والتي يتم رسمها وإعدادها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين نظيرتها في القطاعات الأخرى لتحقيق الأهداف المرجوة، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة.

رابعاً: التنمية الزراعية المستدامة

يمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنیان وهيكّل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال داخل الجيل نفسه، ويمكن حصر أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي بتكلفة مناسبة
- تصحيح أو تخفيف خلل الميزان التجاري
- توفير العملات الصعبة
- خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة

المحور الثاني: السياسات المطروحة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

إن تحقيق الأمن الغذائي في البلاد النامية الفقيرة عادة ما يبدأ من المستوى القومي، حيث تتمكن كل دولة من اتباع عدة سياسات قومية تهدف إلى حل مشكلة العجز الغذائي، وتحقيق مستوى الأمن الغذائي المستهدف وفقاً للظروف الخاصة بكل دولة. وتعتمد السياسات القومية على الموارد الذاتية للدولة، التي تتبع من داخلها، ولذا من الممكن أن تستطيع الدولة من خلال تطبيق هذه السياسات - وبصفة خاصة التنموية - تحقيق مستوى الأمن الغذائي المستهدف، وزيادة دخول الطبقات الفقيرة، ومن ثم تخفيض العجز الكلي من الغذاء، و تتمثل أهم السياسات القومية المطروحة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية فيما يلي :

- سياسة التنمية الاقتصادية؛
- سياسة تنمية الانتاج والغذائي؛
- سياسة أسعار الغذاء؛
- سياسة الترشيح في مجال الغذاء؛

أولا : سياسة التنمية الاقتصادية

ترتبط هذه السياسة أساسا بالمزايا النسبية الكائنة داخل الدولة النامية، حيث يتعين الالتزام بأفضل توزيع ممكن للموارد الاقتصادية، فإذا كان للدولة مزايا نسبية في إنتاج بعض أنواع الغذاء فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتم من خلال إنتاج الغذاء في الداخل بالتركيز على التنمية الزراعية. أما إذا لم يكن للدولة مزايا نسبية في إنتاج بعض أنواع الغذاء، فإنها تسعى إلى تنمية مواردها من النقد الأجنبي من خلال تنمية الصناعات الوطنية بالقدر الذي يسمح باستيراد الغذاء.

وتهدف هذه السياسة إلى توفير الغذاء محليا من خلال إنتاج الغذاء في الداخل عن طريق التنمية الزراعية، أو من خلال توفير حصة كافية من الموارد المالية الذاتية اللازمة لاستيراد الغذاء بالتوسع في التنمية الصناعية.

ثانيا : سياسة تنمية الإنتاج الغذائي

و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، و تتفق مع المفهوم الأول للأمن الغذائي، في أنه يتعين على الدولة إنتاج جميع احتياجاتها من السلع الغذائية محليا، في حالة وجود علاقات اقتصادية دولية غير مستقرة، و كذلك في ظل وجود احتكاكات دولية للغذاء، وتنفيذ هذه السياسة قد يتعارض مع هدف الاستخدام الأمثل للموارد، والذي يعني ضمنا التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد، مما تتأثر عملية التنمية الاقتصادية سلبا بقدر الانحراف عن الاستخدام الأمثل للموارد.

وليس من الضروري أن يتضمن ذلك تضحية بهدف التنمية الاقتصادية، إذ يجب على الدولة مستقبلا تنمية الانتاج الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بأقل تكلفة ممكنة. ويتعين على الدولة النامية الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق تنمية المساحات المنزرعة من أجل زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية، وتنمية الإنتاج الحيواني والسكاني، و تعديل التركيب

المحصولي للنتاج الغذائي في صالح الحبوب الغذائية على حساب حبوب العلف، و بالتالي، تعديل هيكل الطلب على الغذاء الخاص بالقطاع غير الزراعي.

ثالثا : سياسة الترشيح في مجال الغذاء :

وتتمثل هذه السياسة في ترشيح العادات الغذائية و الاستهلاكية غير الرشيدة من أجل تحقيق مستوى الأمن الغذائي، عن طريق ضبط مستويات الاستهلاك، بحيث تتماشى مع الإمكانيات المتاحة ومع الاحتياجات الغذائية الصحية والملائمة لظروف المجتمع طبقا للمعايير الدولية، حيث يلاحظ في معظم الدول النامية الاسراف في استهلاك السلع الغذائية، ولذا ينبغي على الدول النامية التي تعاني من عجز غذائي اتباع سياسة الترشيح في مجال الغذاء، وذلك بتعديل وتصحيح أنماط السلوك الإنساني غير الرشيدة من جانب المستهلكين أو المنتجين بهدف تقليل الفجوة الغذائية.

و من أهم الوسائل التي تحقق سياسة الترشيح في مجال الغذاء ما يلي :

- تعديل أنماط استهلاك الغذاء غير الرشيدة ، من خلال زيادة تكلفة اشباع هذه العادات الاستهلاكية غير الرشيدة من خلال إعداد نمط غذائي يشبع الاحتياجات الغذائية الأساسية والصحية ؛
- ترشيح دعم السلع الغذائية، وقصره على السلع الضرورية، والعمل على وصول الدعم إلى مستحقيه من خلال الدعم النقدي أو العيني لمحدودي الدخل؛
- ترشيح استيراد السلع الغذائية، بحيث تقتصر على السلع الغذائية الضرورية التي لا تكون متوفرة في الأسواق المحلية بكميات كافية؛
- تكثيف برامج النوعية الغذائية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة للتأثير في الأنماط السلوكية للمواطنين، وتوعيتهم بالوسائل السليمة والصحية لاستخدام السلع الغذائية؛
- الحد من إسراف أصحاب الدخل المرتفعة الناتجة عن الاختلال الطبقي، والذي يسبب اختلال في نمط الاستهلاك الغذائي، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية على قيمة الاستهلاك الترفي؛

المحور الثالث: التوجهات الدولية في مواجهة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي

قد يتحقق من وراء بعض التوجهات الدولية المطروحة لمواجهة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي تخفيض تكاليف السياسات الوطنية في الدول النامية، نظرا لوجود فرص كثيرة أمام الدول المتقدمة المانحة بمشاركة الجهود الدولية متعددة الأطراف للمساعدة في تخفيف حدة مشكلة العجز

- الغذائي في الدول النامية، و تتمثل أهم التوجهات الدولية المطروحة لمواجهة مشكلة الغذاء على المستوى العالمي في تكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء ؛ تأمين فاتورة واردات الغذاء؛
- المعونات الغذائية: و تتمثل في مساعدات الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية للدول النامية بدون مقابل.
 - التكامل الغذائي : و يقصد به قيام تكامل بين الدول النامية في انتاج و تصدير و استيراد الغذاء.

أولاً: تكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء

ويهدف هذا التوجه الدولي الى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء عالمياً من خلال تخفيض الاختلاف في أسعار الغذاء على المستوى الدولي، بتكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء، بالتعاون بين الدول المتقدمة المنتجة للغذاء ومنظمة "الفاو" FAO، فقد أقرت حكومات الدول الأعضاء في منظمة "الفاو" FAO هذا العهد منذ عام 1975. كما يهدف هذا التوجه الدولي الى تشجيع دول العالم على انشاء نظام للمخزون الاستراتيجي من الغذاء الأساسي ، يكون قائماً على التنسيق الدولي ومبنياً على أسس اختيارية، وقد أقرت منظمة "الفاو" FAO بأنه يجب على دول العالم ضرورة مراعاة الاعتبارات التالية:

- 1- وجود علاقة طردية بين حجم المخزون الاستراتيجي ودعم مستوى الأمن الغذائي، فكلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء العالمي، فان ذلك يعني تعزيز مستوى الأمن الغذائي في البلاد النامية، و عدم تعرضها للتقلبات الحادة في الأسعار العالمية للغذاء.
 - 2- أنه كلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي، ارتفعت التكاليف المرتبطة بتكوين هذا المخزون وادارته، لذلك تكون الأولوية لتحقيق هدف الأمن الغذائي أولاً ، ثم يأتي تحقيق هدف الحجم الأمثل للمخزون في المرتبة الثانية.
- كما أوصت منظمة الفاو الدولية بإقرار سياسات وطنية للمخزون الاستراتيجي من الغذاء الضروري لتحقيق الأمن الغذائي، وأنه يجب الافراج عن مخزونها الاستراتيجي من الحبوب الغذائية التي تحتفظ به وفقاً للتوجه الدولي في حالة عجز في المحاصيل الحبوب.

ثانياً: تأمين فاتورة واردات الغذاء

وتتمثل في مساعدة صندوق النقد الدولي للدول النامية في سداد جزء من مدفوعات واردات الغذاء و تتضمن نوعاً من التمويل التعويضي، حيث يدفع الصندوق إلى حكومات الدول النامية

المستوردة للغذاء نسبة من مقدار الصرف الأجنبي، والذي تزيد به فاتورة الواردات الغذائية عن قيمتها الاتجارية، ويعتبر هذا البرنامج صورة من التسهيلات الغذائية التي يقدمها الصندوق في شكل تمويل تعويضي.

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه التوجه كون معظم الدول النامية الفقيرة لا تستفيد منه، كما أنه يعتبر دافع قوي لدى حكومات الدول النامية لزيادة قيمة فاتورة وارداتها الغذائية عن طريق تغيير سياستها الزراعية، بهدف حصولها على قدر أكبر من التمويل التعويضي، وعلى فان الصندوق لا يستطيع تقدير مدفوعات التأمين المتوقعة للدول، كما أنه غالباً ما يقابل التعديلات -كشروط صندوق النقد الدولي للموافقة على منح التأمين على فاتورة الواردات- بالرفض من قبل الدول المستفيدة.

ثالثاً: المعونات الغذائية

يتمثل هذا التوجه في قيام الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية بمنح الدول النامية ذات العجز الغذائي، معونات غذائية عادة تتمثل في الحبوب، حيث تغطي هذه المعونة نسبة ضئيلة من العجز الغذائي، بالإضافة إلى ارتباط هذا الحجم لاعتبارات سياسية، فهذه المعونة تساعد على توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية ، ومن ثم دعم العمالة فزيادة الدخول يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء. ولكي تسهم هذه المعونات بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي يجب توفر الشروط التالية:

- على الدول المانحة للمعونات العمل على عدم تأثر المعونات الغذائية بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار العلمية التي تؤثر على حجم هذه المعونات؛
- معرفة قدرة الدول على استيعاب المزيد من المعونات الغذائية الذي يتوقف على قنوات التوزيع لديها والمرتبط بكفاءة استخدام المعونات كمعونة للتنمية وكذا لتحسين القصور في عرض الغذاء.
- أما الدول المتلقية للمعونات عليها بإعطاء أولوية لهدف التنمية الزراعية لا لتخفيض الآثار السلبية للمعونات الغذائية؛
- استخدام الموارد الإضافية المكتسبة من بيع المعونات الغذائية في دعم المنتجين المحليين للغذاء وتحسين بيئة الزراعة؛
- تركيز توزيع الغذاء الإضافي على الفقراء الغير قادرين على تكوين طلب فعلي على الغذاء؛

- إن فشل المعونات الغذائية في علاج مشكلة الأمن الغذائي في البلدان النامية راجع الى:
- أن المعونات لاتصل -عادة- إلى مستحقيها داخل الدول المعانة، حيث يستفيد بالجانب الأكبر منها ذو النفوذ السياسي والطبقات غير المستحقة لها التي تخلق آثار إنتاجية سلبية يتعين مواجهتها بسياسات مضادة؛
 - إذا كانت المعونات في الدول المتقدمة ترفع من مستوى الطلب على الإنتاج الزراعي والغذائي فإنها في الدول النامية تعتبر معوقة للأمن الغذائي حيث أنها تخفض من مستوى دخول المزارعين بسبب زيادة عرض الغذاء وانخفاض الأسعار المحلية؛
 - يؤدي هذا التوجه الدولي الى زيادة السلوك غير الرشيد أي الاسراف في استهلاك الحبوب الغذائية؛

رابعا: التكامل الزراعي والغذائي

- يعتبر التكامل الاقتصادي في مجال الزراعة والغذاء كتوجه دولي لعلاج مشكلة العجز الغذائي، وهدفا من أهداف الدول النامية لملائمة مصالحها الاقتصادية وتقاربها جغرافيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، إذا اتبعت الأبعاد الثلاث التالية:
- التكامل في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المساهمة في إنتاج الغذاء، يؤدي إلى تحقيق فائض من الإنتاج الزراعي؛
 - التكامل الزراعي والغذائي في التبادل التجاري الزراعي ضمن سوق مشتركة تفتح فيه أبوابها للمنتجات الزراعية للدول النامية؛
 - التكامل في توفير متطلبات التنمية الزراعية المستهدفة عن طريق تطوير التقنيات الزراعية وإدخالها في مجال التطبيق، وعن طريق توفير المدخلات الزراعية من مصادر ذاتية وخارجية تعود على الجميع بالمصلحة المشتركة؛
- هذا يعني أن على الدول النامية أن تحقق التكامل الزراعي والغذائي على أساس التخصص في الإنتاج بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لكل بلد في إنتاج السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية وبالتالي زيادة المنفعة لكل دولة ضمن هذه التكتلات.
- ويمكن دعم الإمكانيات المتاحة للقطاعات الزراعية في البلاد العربية، والبدء في تنفيذ مشروعات مشتركة تكون لها فائدة مشتركة، كمشروع قصب السكر بين مصر والسودان

ومشروع التوسع في زراعة القمح بين سوريا والعراق والسودان، لعلها توفر الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق التخصص الأمثل للموارد.

المحور الرابع: السياسات الاقتصادية الزراعية العربية وتأثيراتها في مسألة الأمن الغذائي

قد أدت هذه العلاقات السابق الإشارة إليها، إلى تباين في توزيع الغذاء، ويعود ذلك إلى الصفات الاقتصادية للسلع الغذائية، إذ اتسمت بأنها ذات مرونة منخفضة لكونها من السلع الأساسية وتحتل مراتب متقدمة من ضمن الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، ولذلك لا يتأثر الميل الحدي لاستهلاك الغذاء عند الفئات ذات الدخل المتوسط أو المرتفع، عندما يأخذ الدخل في الانخفاض من جراء حالة الركود. غير أن هذه الحالة تختلف لدى الفئات ذات الدخل المنخفض، فالركود يقودنا إلى المزيد من الانخفاض في الدخل نتيجة خفض الأجور أو البطالة عن العمل، وبذلك قد يصنفون بأنهم تحت خط الفقر.

وإذا استثنينا الإيرادات الريعية (النفط والغاز) في بعض البلدان العربية منذ مطلع السبعينات، فإن معدل النمو في الاقتصاديات العربية، ولا سيما الغذاء، يعد متواضعا، فضلا عن الحروب والنزاعات الإقليمية في المنطقة العربية استنزفت الجزء الأكبر من موردي العمل ورأس المال اللذين كان بالإمكان توظيفهما في النشاطات الاقتصادية الزراعية، وبذلك أصبح الفائض الاقتصادي الزراعي الفعلي أقل من نظيره الاحتمالي، وبقيت عدة مؤشرات من الأمن الغذائي عند مستواها أو دونه حيث تزداد إشكالية انعدام الأمن الغذائي.

وقد شهدت العقود القليلة الماضية نسبية في بنية الاقتصاديات العربية لمصلحة قطاع الخدمات، مما رتب تراجع الأهمية المذكورة بالنسبة إلى قطاع إنتاج الغذاء، ولا سيما أن ارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى ارتفاع جدول تكاليف الإنتاج الزراعي، ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء، كما واجه القطاع الزراعي ما بعد 2007 الأزمة الغذائية وارتفاع أسعارها، وبذلك انزلق هذا القطاع إلى حالة الركود، وأدى إلى تباطؤ الطلب على الغذاء في عدد من الدول العربية خاصة الأقل نمواً، وأنتج تزايداً في عدد أفراد المجتمع من ناقصي التغذية، وتزايدت حالة التباطؤ في النمو الغذائي في مطلع العقد الثاني من القرن الحالي بسبب الاحتياجات في عدد من البلدان العربية نتيجة حالة عدم الاستقرار التي ولدها ما أطلق عليه "ربيع الشعوب"، وتراجع البنى المؤسسية في المجالات المرتبطة بإنتاج الغذاء في هذه البلدان مثل مصر وتونس وليبيا وسوريا والعراق.

أولاً: معطيات السياسات الاقتصادية الغذائية العربية

تبنى الحراك السياسي العربي "مشروعاً للحكم" بدلاً من بناء "مشروع للدولة" العربية، ولا سيما منذ مطلع الربع الأخير من القرن الماضي، كان دافعاً لإخفاق "البنية الفوقية" في تبني برامج للنمو والتنمية الاقتصادية أكثر ملائمة وموضوعية لبناء الدولة والمجتمع الاقتصادي العربي.

اتجه الإنفاق نحو تمكين وتعميق مؤسسات الحكم وليس بنية الدولة وأنتج ذلك تباطؤ في معدل النمو الحقيقي، إذ لم يتجاوز 3% مقابل 4.5% في البلدان النامية الناشئة، وكلن نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً، إذ لم يتجاوز 0.5% بسبب ارتفاع النمو السكاني للفترة 1980-2010. واتسم الهرم السكاني العربي بأنه ذو قاعدة عريضة يقترب من ضعف المتوسط العلمي، مما يشير إلى تزايد تدفقات أفراد المجتمع إلى سوق العمل، ويؤدي بالتالي إلى تزايد معدل البطالة الذي تجاوز 16.5% في مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، وتزايدت معدلات الفقر نحو 40% في البلدان العربية الأقل نمواً.

إن معرفة هذه المكونات تعطينا رؤى حول إمكان صنع المستقبل الغذائي للأمة العربية في إطار المتغيرات الداخلية والخارجية، حيث برز مزيجاً من السياسات الاقتصادية في البلدان العربية، تراوحت بين الشمولية التي رافقت قدر من قيود نظم الحكم الاستبدادي في بعض البلدان العربية، وقدر متواضع من الليبرالية الاقتصادية رافقتها تشوهات في آليات السوق وتوزيع الموارد. وقد أدت السياسات ومعالجة الظواهر السابق الإشارة إليها إلى التحكم في القيود والمحددات التي أثرت في الأمن الغذائي وفقاً لرؤيتها الأيديولوجية، وليس المعرفة إلى حد بعيد، ساعياً إلى العمل على توفير القدر المناسب من إمدادات الغذاء واستقرار أسعاره وسلامته نوعيته وتوافر المكونات التغذوية الكافية من هذا النمط، فضلاً عن العمل على تأمين الإمكانات المادية لحصول هؤلاء الأفراد على الغذاء الكافي، إلا أن إخفاق بعض البلدان العربية، ولا سيما غير النفطية منها أدى إلى تشوهات في أهداف تلك السياسات، وأنتج انحرافاً في مؤشراته ودلالاته الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن قياس تلك الانحرافات من خلال تقدير معايير ومؤشرات أداء السياسات المرتبطة بمتنّات الأمن الغذائي المشار إليها سابقاً.

ثانيا: النتائج القياسية (الكمية) للأمن الغذائي العربي

يعكس معيار الاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الغذائية (الحبوب)، قدرة قاعدة الموارد الاقتصادية الزراعية على إنتاج هذه السلع في المدى الطويل، إلا أن المغالاة في تعظيم قيمة هذا المؤشر غالبا ما يقود إلى تشوهات في تخصيص الموارد وفقا لفرصة تكاليفها البديلة في عصر استهدفت سياساته العقلانية المؤدية إلى الكفاءة التنافسية في إطار اقتصاديات العولمة، وتعظيم عوائد عناصر الإنتاج الزراعي لاعتماد على سياسات التجارة الخارجية للسلع المشار إليها، ونظرا إلى غياب مزايا السوق في هذه الاقتصاديات، فإن بعض البلدان العربية اتجهت نحو تعظيم اكتفائها الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، تحوطا من الصدمات المتوقعة محليا مثل الحصار الاقتصادي وحالات الجفاف، أو خارجيا مثل السلوكات الاقتصادية للسوق العالمية غير التنافسية (احتكار القلّة)، ومتضمنات التكتلات الاقتصادية الإقليمية، بصفة عامة، إن الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي من الحبوب، وهي السلعة الرئيسية في سلة الغذاء العربية تأرجحت حول ما نسبته 50% خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ بلغت نحو 46.4% في مطلع العقد، ثم ما نسبته 50.9 و 48.2 في منتصف العقد على الصعيد العربي، إلا أن هنالك ارتفاعا في المعيار المذكور في محاصيل أخرى مثل الفاكهة والخضر وأقل من ذلك بالنسبة إلى اللحوم (انظر الجدول -1).

(01): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي
(الوحدة: النسبة المئوية)

المحصول	2000	2005	2010
الحبوب والدقيق	46.4	50.9	48.2
البقوليات	57.6	57.0	57.9
البطاطا	98.3	100.7	98.7
الخضر	99.2	100.5	101.9
الفاكهة	97.3	96.8	98.4
السكر المكرر	37.8	38.7	25.8
الزيوت النباتية	45.6	28.2	34.6
اللحوم الحمراء	85.9	86.4	87.8
لحوم الدواجن	-	75.1	66.4
البيض	96.9	96.3	-
الأسماك	108.4	101.0	109.5
الألبان ومشتقاتها	71.5	69.9	74.0

المصدر: سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 163.

وقد ترتب على حالة الأمن الغذائي العربي خلال فترة العقد الأول من القرن الحالي أن بلغت قيمة الفجوة الغذائية نحو 14.8% ثم بزيادة قدرها 150.20 بالمائة، ولا تعود أسباب هذه الزيادة الى تنامي الاسترادات من الغذاء فقط، وانما لارتفاع أسعارها أيضا خلال فترة الأزمة الغذائية العالمية، وقد ساهمت الحبوب في الجزء الأكبر من الفجوة، واختلفت هذه القيمة بين بلد عربي واخر، وفقا لتقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية والعالمية، وتزايد أسعار الطاقة وارتفاع النمو السكاني، ونمط السياسات وكفائتها، الأمر الذي أفقد السياسات الحاكمة جزءا من قرارات التحكم بمستويات الأمن الغذائي، وأصبحت تلك المستويات تتأثر بالمتغيرات الخارجية بوصفها قرارات معطاة أكثر من نظيرتها المحلية.

وقد واجهت الأمة العربية وفقا لهذه المتضمنات ما يطلق عليه مخاطر الأمن الغذائي، ويعكس هذا المصطلح مدى الامكانيات المالية للدولة على استدامة الأمن الغذائي، وقد أشار هذا المقياس إلى تزايد قدرة السياسات الاقتصادية على تحقيق أمن غذائي مستدام في نهاية العقد الأول من

القرن الحادي والعشرين مقارنة بمطلعه، حيث تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 9.8 و 5.9 في المئة، إلا أن احتساب هذا المقياس على الصعيد العربي يعد مضللاً بسبب تباين ثراء البلدان العربية الريفية مقارنة بالبلدان الأقل نمواً. لذا فقد احتسب على صعيد المجموعات العربية وفقاً لمتوسط الدخل، وأظهر بذلك ارتفاعاً في البلدان المنخفضة الدخل حيث راوح بين 26.9 و 19.0 في المئة في حين انخفضت هذه النسبة لتتراوح بين 3.5 و 5.8 في المئة في البلدان المرتفعة الدخل، (انظر الجدول -2-)

الجدول (02): مخاطر الأمن الغذائي وفقاً لمستويات الدخل في البلدان العربية

الوحدة: النسبة المئوية

البلدان العربية	2000	2005	2010
مرتفعة الدخل	5.8	3.5	3.8
متوسطة الدخل	19.4	12.0	11.0
منخفضة الدخل	26.9	22.0	19.0
المتوسط العربي	9.8	5.9	6.0

المصدر: نفس المرجع السابق.

وعلى الرغم من أن اتجاه قيمة هذا المؤشر على الصعيد العربي تشير إلى ميله نحو الانخفاض في بعض السنوات، إلا أن المخاطر العالية تظهر عند احتسابه على صعيد الدول العربية في صيغتها القطرية، فقد ظهر أن القيمة بلغت نحو 95.7 في الصومال و 42 في الأردن و 66.1 في اليمن وأخذت بالانخفاض في البلدان الخليجية إذ بلغ أدناه نحو 1.8 في الكويت، بعبارة أخرى فإن هذا المؤشر يرتفع في البلدان الغير نفطية (انظر الجدول -3-).

الجدول (03): مؤشر مخاطر الأمن الغذائي في البلدان العربية الوحدة: النسبة المئوية

البلد	2000	2005	2010
الأردن	45.5	37.3	42.2
الامارات	5.9	2.4	1.7
البحرين	8.7	4.6	3.8
تونس	21.5	10.0	10.8
الجزائر	51.1	8.1	9.7
جيبوتي	72.1	65.0	54.4
السعودية	6.8	4.8	6.7
السودان	30.9	14.9	2.8
سورية	15.2	18.7	23.5
الصومال	36.9	78.1	95.7
العراق	10.8	7.2	2.3
عمان	5.3	4.5	2.7
قطر	2.7	0.9	2.0
الكويت	5.5	2.3	1.8
ليبيا	5.8	5.3	3.9
مصر	53.5	27.1	15.8
المغرب	29.8	17.1	20.2
موريطانيا	22.7	25.1	4.2
اليمن	24.5	24.3	66.1

المصدر: نفس المصدر السابق.

تعد مجموعة البلدان العربية أحد الأقاليم التي لم تستطع أن تتوحد أو تتكامل خلال سنوات القرن العشرين، الذي اتسمت ملامحه الاقتصادية بتقارب الأسواق والاقتصاديات الإقليمية وتكاملها في عدد من مناطق العالم، ولاشك في أن القوة المضادة الممثلة بمتضمنات التفكك والنزعة القطرية كانت أقوى أثرا في محصلتها لسيادة الرفاهية واستمرار حالة التجزئة، وهو أمر

أحدث ضررا بالغاً في مسألة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العربي، وأبقاها أطرافاً في مكونات الهيمنة النيو ليبرالية بوصفها المركز المؤثر في العالم المعاصر. يصعب اعتبار أن للعوامل الخارجية أثراً في إحداث هذا التفكك من دون نظيرتها الداخلية، وفي مقدمها نمط السياسات الاقتصادية المحلية وتشوهات، وغياب الديمقراطية ومعطياتها الاستبدادية، التي أنتجت مجتمعة ومتفاعلة حالات من البؤس والفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي، وقادت إلى تشوهات في حقوق الإنسان ويصعب أيضاً توقع نتائجها النهائية في مستقبل الأمة العربية لغياب الايدولوجيا التي تعمل في إطارها، فضلاً عن تباين آلياتها ونمط مرجعية قياداتها بين بلد وآخر.

قائمة المراجع:

- 1- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- 2- سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.
- 3- إبراهيم الأخرس، الدعم وحماية المستهلك في ظل العولمة، مكتبة مدبولي، مصر، 2008.
- 4- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 5- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009-2011.
- 6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.